

المنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية

تحت شعار

"الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم"

أرضية

1

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ينظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومؤسسة كونراد آديناور، المنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية، في موضوع "الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم".

وتشكل الحماية الاجتماعية أحد أهم الأوراش التنموية، ليس فقط بالمغرب، ولكن في العالم أجمع، حيث أفردت لها خطة التنمية المستدامة المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في شتنبر 2015 تحت شعار "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، حيزا مهما، وفريدا¹، انطلاقا من الهدف الثامن المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وخاصة المقصد المرتبط بالتشغيل.

كما تمثل الحماية الاجتماعية، عماد الحقوق الاجتماعية، التي ترتبط أشد الارتباط بالحقوق الاقتصادية، حيث نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في فقرتها الأولى على أنه لكل شخص "الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة أو غير ذلك نتيجة الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه"، كما نصت المادة 22 من نفس الإعلان على أنه "لكل شخص بوصفه عضوا في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي"، بالإضافة إلى ذلك فقد نصت المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن الدول الأطراف في هذا العهد تقر "بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية"

ويعد الفصل 31 من دستور 2011، الذي ينص على أن "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية؛ الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛ السكن اللائق؛... الشغل والدعم من طرف السلطات

¹ - وصفت خطة التنمية المستدامة ورش الحماية الاجتماعية بأنه "فريد"، لأنه، يشكل منطلق ومنتهى معظم الأهداف السبعة عشر المشكلة لهذه الخطة، انطلاقا من قاعدة اعتبار الشغل أساس خلق الثروة، ومحرك الاقتصاد.

العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛ ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق..."، مرجعية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2000.

ويفرض البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، استحضار "مجموعة من الرهانات، التي يتعين التعاطي معها بكل جدية وموضوعية، وبروح الابتكار، ومن بينها على الخصوص، إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية، وعلاقتها بالإكراهات المطروحة على تدير المنظومات الضريبية وأنظمة الحماية الاجتماعية" كما نبه إلى ذلك جلاله الملك نصره الله، في الرسالة الملكية السامية الموجهة يوم 19 فبراير 2018، إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية.

إن من أسباب دعوة جلاله الملك للحكومة ولجميع الفاعلين المعنيين "لقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة، للبرامج والسياسات الوطنية، في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، وكذا رفع اقتراحات بشأن تقييمها"، هو وجود "أكثر من مائة برنامج للدعم والحماية الاجتماعية من مختلف الأحجام، وترصد لها عشرات المليارات من الدراهم، مشتتة بين العديد من القطاعات الوزارية، والمتدخلين العموميين"، مع ما تعرفه من "التداخل، ومن ضعف التناسق فيما بينها، وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها"².

وضمن هذا المنطق، فإن صون الكرامة الإنسانية، لا يتم في العمق إلا بدعم وتيسير الولوج إلى سوق الشغل، أو على الأقل تيسير الحصول على دخل أساسي³. وارتباطا بهذا الموضوع، فإن "... أسى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة"⁴.

ولعل أهم تحدي يواجه منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب، هو توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية، والوقاية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الآنية والمستقبلية لمجتمع مغربي

² - الخطاب الملكي السامي الملقى بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2018.

³ - يمكن الاطلاع في هذا الصدد على تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، الموجه لمجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والثلاثين في 23 يونيو 2017، وثائق الأمم المتحدة 35/26 :A/HRC.

⁴ - الخطاب الملكي السامي الملقى بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2018.

المنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية

تحت شعار

"الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم"

أرضية

3

يمر بمرحلة انتقالية، إضافة إلى تحسين الخدمات الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة والهشة. وهذا يطرح إشكالية التمويل كتحد أساسي ينبغي عليه نجاح واستدامة منظومة الحماية الاجتماعية وتوجهاتها المستقبلية.

وعلى صعيد آخر، تشهد المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية غياب منظومة مندمجة للتتبع والتقييم، وبالتالي ندرة في المعلومات المتعلقة بالنفقات الحقيقية في مجال الحماية الاجتماعية، والمستفيدين فعلياً منها، وآثارها على ظروف عيشهم.

ويطرح موضوع هذه الدورة "الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم"، إشكاليات وأسئلة عميقة، منها ما يرتبط بتقديم حصيلة التجربة المغربية بخصوص منظومة الحماية الاجتماعية مع الوقوف على حدودها، وتحدياتها، وفرصها، وطبيعة المخاطر التي يتعين الانتباه لها، ومنها ما يتعلق إجمالاً بالبرامج الملائمة للاستجابة لمتطلبات مختلف الشرائح الاجتماعية الهشة حسب خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية، وأوجه تمويلها. وهناك صنف ثالث من الأسئلة يرتبط بسبل ضمان التناسق والتكامل والفعالية بين مختلف برامج الدعم الاجتماعي وأنظمة الحماية الاجتماعية الحالية والمستقبلية، وكيفية تديرها وحكومتها.

تلك مجموعة من التساؤلات والإشكالات التي يهدف هذا المنتدى إلى القيام بقراءة موضوعية لها، وأيضاً المساهمة في إنضاج رؤى لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين...، وذلك في أربع لحظات أساسية تتوزع عليها أشغال هذا المنتدى:

1. الحماية الاجتماعية: رؤى متقاطعة؛
2. حكامة أنظمة الحماية الاجتماعية؛
3. الاستهداف في برامج الدعم الاجتماعي؛
4. استدامة وتمويل برامج الدعم ومنظومة الحماية الاجتماعية.